العمل

الوطنية

السبت 22 مارس 1986

مدير الحزب في اختتام الندوة القوميّة للاطارات الدستورية والنقابية للسّكك الحديديّة

عودة عقلية النضال الدستوري الصحيح الى المؤسّسات

اختتم السيد الهادي البكوش صباح امس ، بالمركز الثقافي للسكك الحديدية بتونس ، الندوة القومية للاطارات الدستورية والنقابية للسكك الحديدية ، واستقبل ، قبل اشرافه على الاجتماع الاختتامي ، عناصر الشبيبة المدرسية بولاية بن عروس التي شاركت في الحملة الاعلامية لمستعملي القطارات التي نظمتها الشركة القومية للسكك الحديدية ، بالتعاون مع المكتب الجهوي للشبيبة المدرسية بولاية بن عروس ، لتحسيس المسافرين باهمية النقل الحديدي ، وضرورة المحافظة على المعدات . واوصى مدير الحزب المشاركين بمواصلة هذه التظاهرات ، في اطار العمل التطوعي الذي يساهم الشباب المدرسي من خلاله في تنمية المجتمع .

وفي مستهل الاجتماع ، تلا رئيس شعبة السكك الحديدية التقرير النهائي المنبثق عن الندوة القومية الذي اكد تلاحم الدستوريين والنقابيين في العمل من اجل المصلحة العليا للوطن .

ثم القى السيد الهادي البكوش بيانا بدأه بالتعبير عن ابتهاجه وشعوره بالاطمئنان لما يقوم به الدستوريون ، والنقابيون الوطنيون عموما ، من عمل في صلب مؤسسة السكك الحديدية . وتنوه بالسعي المتواصل الذي ما انفكت تبذله نخبة من الاطارات الكفاة المؤمنة المتحمسة ، منذ سنوات عديدة ، لابقاء الوجود الدستوري في قطاع النقل الحديدي قويا حيا مؤثرا ، ملاحظا ان وجود هؤلاء الرجال الذين لم تنسهم الاعتبارات المادية الشخصية والمعارك الانتخابية المتقلبة ان الحزب الاشتراكي الدستوري هو الذي حقق استقلال البلاد ، ويقود ، منذ ثلاثين عاما ، مسيرتها التقدمية ، ويعمل على ان يتمتع ابناؤها كافة بثمار تلك المسيرة . ذلك انه وجدت ، منذ ما قبل الاستقلال ، في هذا القطاع ، قلة من التونسيين ، كان لها من الشعور الوطني وصفات الرجولة مما جعلها تواجه مخططات الاستعمار وتحبطها وتقوم بنشاط يتجاوز العمل النقابي الى الجهاد الوطني بأتم معانيه . وذكر في هذا الصدد بافضال النقابيين الحديديين الوطنيين ، في اواخر الاربعينات ، اضرابا نظمه بعض النقابيين الفرنسيين ، مما كان له صدى طيب في الاوساط الوطنية .

وقال السيد الهادي البكوش ان الظروف التي تمر بها البلاد تقتضي ان تعود عقلية النضال الدستوري الصحيح الى المؤسسات ، حتى تكون الهياكل الدستورية واسطة خير بين عموم العمال والمسؤولين ، وتعمل ، بواسطة تنظيم محكم ، على جعل العمال يساهمون في النشاط القومي ، وبالتالي في مسؤولية النهوض بالبلاد وتحديد اختياراتها وتنفيذ مشاريعها . وقال ان ذلك لا يتم الا اذا مارس العمال ، من خلال ذلك التنظيم المحكم ، حوارا شاملا لكل المسائل ، على اختلاف اهميتها ، وابرزوا عبره المشاكل ، ووضعوا معا الحلول الناجعة لها ، بجد وصبر ومثابرة . وقال اذا كان هناك من ينحرف احيانا عن جادة الصواب ، فاننا نساعده على الرجوع اليه وعلى العمل الصالح ، لاننا ، في نظامنا البورقيبي الانساني ، لا نستغني عن احد ، ونرغب في تشريك كل القوى والعناصر ، حفاظا على الطابع الشعبي لنظامنا ومنهاجنا السياسي .

وتحدث مدير الحزب عن طبيعة هذا النظام المنبثقة من الحزب كما بناه المجاهد الاكبر ، منذ فجر الكفاح الوطني ، فقال اننا ما فتئنا حريصين على ان تشارك كل فئات الشعب في تخطيط سياسة البلاد وبلورتها وتطبيقها . واذا انعدمت هذه المساهمة ، سقط شرط من شروط التقدم الاساسية . والفارق بين بلد متقدم وبلد متاخر ، هو ان الذين يشتغلون بالشؤون العامة في البلد الاول هم عدد كبير من المواطنين ، بينما الذين يتعاطون السياسة في البلد الثاني هم قلة من الاشخاص الذين ، مهما عظم اخلاصهم وكفاءتهم ، يظلون مقصرين عن ادراك ما يتفاعل في صميم المجتمع من رغبات وتطلعات .

ولاحظ ان نبوغ المجاهد الاكبر يتمثل في انه نظم الشعب بطريقة جعلته يشارك بكل فئاته ومعظم كفاءاته ، وبالجمهور العريض من عماله في اشتراتيجية التحرير . ولولا تلك المساهمة الواسعة التي صهرت الجميع في بوتقة النضال لما تواصل الكفاح حتى النصر ، لا سيما في تلك الفترات التي تزل فيها العسف والتنكيل بالحركة الوطنية . واليوم فان موقفنا لا يختلف ، ونحن حريصون على خوض الجهاد الاكبر بتشريك كل القوى ، ولا سيما في قطاعات الشغل الحيوية ، حيث يوجد الفنيون والعمال المهرة ذوو التجربة الطويلة والمستوى الرفيع والدراية ، لا بمسائل مهنتهم فحسب ، ولكن بالمسائل العامة ايضا . وما علينا ، كي نستفيد من خبراتهم ، ونجعلهم يساهمون باقتراحاتهم في المسيرة التنموية ، الا ان نحكم الصلة بهم ، من خلال شعب مهنية حية مواكبة لنبض الحياة في المؤسسات وفي البلاد ، قادرة على تاطير كل العاملين سواء ضمن الهياكل الحزبية او الهياكل النقابية ، ذلك انه من دور الشعبة المهنية ان تذكر بحقوق المجتمع على العامل ، مثلما تذكر بحقوق العامل على المجتمع ، كما عليها ان تذكر بالمسؤوليات الوطنية الملقاة على عاتق الجميع ، في سبيل حماية الاستقلال ، والتجند الدائم لذلك ، من خلال التذكير بجملة من القيم السامية التي تعلو على مصالح الافراد المادية والمعنوية التي هي من صميم العمل اليومي للنقابات . وبذلك فان الشعبة المهنية تتميز عن الادارة وعن النقابة في وقت واحد ، وان كانت مطالبة بان تكون قوية الارتباط بهما . واوضح ذلك فقال ان الهم الاساسي للشعبة المهنية هو ابراز الارتباط الوثيق بين امن الفرد ورفاهيته وبين امن البلاد ورفاهية المجتمع ، على ان اهتمامها بالقضية الوطنية ككل ، من حيث دعم الوحدة الوطنية ، والسهر على استمرار اليقظة ، وتواصل التنمية الشاملة ، وتطوير القوة الدفاعية ، لا ينبغي ان يصرفها عن الاهتمام بالقضايا الفردية لرفع المظالم عن الافراد وفسح مجالات الرقي المهني امامهم ، لانها ، بذلك التوفيق بين القضية الام والقضايا الفرعية تخلق المناخ الملائم في المؤسسة لحماية حقوق المجتمع والافراد على السواء .

ولاحظ مدير الحزب ان الطبيعة الخاصة لدور الشعبة المهنية مستمدة من طبيعة الحزب الاشتراكي الدستوري الذي هو حزب وطني شعبي عام مسؤول عن كيان الوطن ، حاضرا ومستقبلا ، وليس مجرد حزب تقليدي يقتصر دوره على ممارسة السلطة والاحتفاظ بها او السعي اليها واذا كان يحرص على ان تكون له قاعدة عريضة تسانده بولائها التام ، فانه ليس منغلقا على نفسه ، ولا يشكل عصبية منعزلة ، بل ان دوره الوطني العام يجعله يتفتح على كل العناصر الوطنية ، ويشركها في خدمة البلاد ، كما ان طبيعته تلك تجعله لا يرضى بان يستبعد العمال او يحرمون من حقوقهم . وقد شجع الحزب ، ومازال ، وجود حركة عمالية قوية فاعلة . واشار الى الازمة الاخيرة في الاتحاد العام التونسي للشغل فقال انها بدات عندما ظهر للعيان ان الاتحاد قد تحول الى تجمع معارض باسم الاستقلالية ، لا هم له الا مشاغبة الحكومة ، ومعاداة الحزب ، واضعاف مكانته في صفوفه ، واستشرى الخلط بين العمل السياسي والعمل النقابي تحت قناع الدفاع عن المستوى المعيشي للعمال . واذ ذاك تحركت القواعد في الاتحاد لتصحيح مساره . ولكننا مازلنا ندعو الى جمع شمل النقابيين وتوحيد كلمتهم والالتقاء حول حد ادنى من التعايش بين الحساسيات المختلفة ، لاننا نريد حركة نقابية قوية ممثلة ووطنية تعزز استقلال البلاد وتدعم مسيرة التنمية . ولذلك جدد الديوان السياسي للحزب اخيرا النداء الى شتات كل النقابيين ، وهو النداء الذي سبق للمجاهد الاكبر ان وجهه في جانفي الماضي على لسان الوزير الاول ووزير الداخلية .